



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة السابعة والثمانون

روما، 19-20 أبريل/نيسان 2006

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى

جمهورية مدغشقر

من أجل

مشروع لدعم التنمية في إقليمي مينابي وميلاكي

المحتويات

iii	معادلات العملة
iii	الموازن والمقاييس
iv	خريطة منطقة المشروع
v	موجز التمويل
vi	موجز المشروع
1	الجزء الأول - الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق
1	ألف - الاقتصاد والقطاع الزراعي
2	باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة
3	جيم - استراتيجية الصندوق في تعاونه مع مدغشقر
5	الجزء الثاني - المشروع
5	ألف - منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة
6	باء - أهداف المشروع ونطاقه
7	جيم - عناصر المشروع
9	دال - التكاليف والتمويل
12	هاء - التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها
12	واو - التنظيم والإدارة
13	زاي - المبررات الاقتصادية
13	حاء - المخاطر
13	طاء - الأثر البيئي
13	ياء - السمات الابتكارية
14	الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني
14	الجزء الرابع - التوصية

الملحق

15	موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها
----	--



الذيل

1	البيانات القطرية	الذيل الأول:
2	التمويل السابق للصندوق في مدغشقر	الذيل الثاني:
3	الإطار المنطقي	الذيل الثالث:
7	الهيكل التنظيمي	الذيل الرابع:
8	حسابات الصرف من الصندوق	الذيل الخامس:



معادلات العملة

1 أرياري	=	وحدة العملة
2 100 أرياري	=	1.00 دولار أمريكي
0.47 دولار أمريكي	=	1 000 أرياري

الموازين والمقاييس

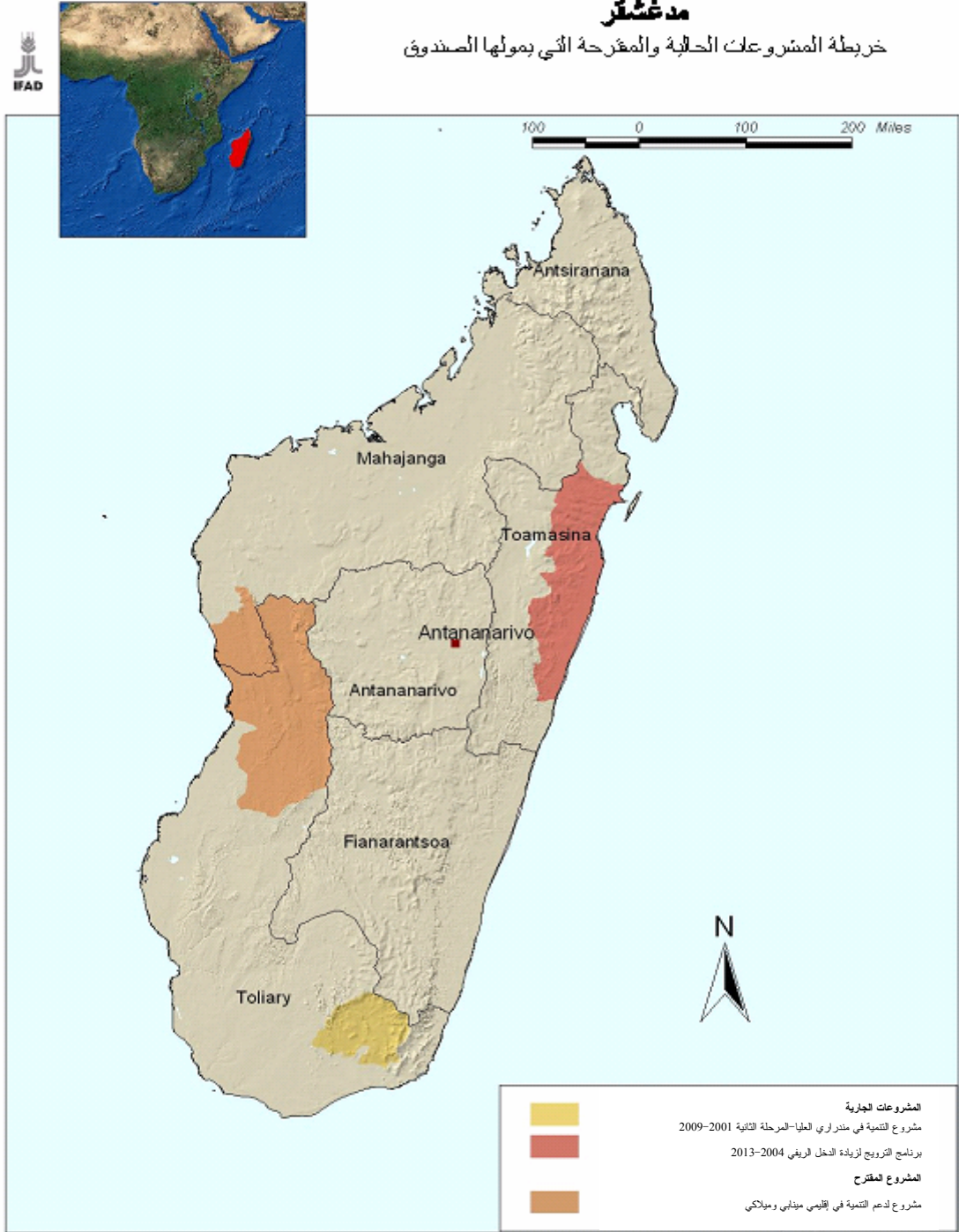
2.204 رطل	=	1 كيلوغرام
1 طن متري	=	1 000 كيلوغرام
0.62 ميل	=	1 كيلومتر
1.09 ياردة	=	1 متر
10.76 قدم مربع	=	1 متر مربع
0.405 هكتار	=	1 أكر
2.47 أكر	=	1 هكتار

حكومة جمهورية مدغشقر

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع



المصدر: لاصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب لاصندوق فيما يتعلق بتسليم الحدود أو النجوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية مدغشقر

مشروع لدعم التنمية في إقليمي مينابي وميلاكي

موجز التمويل

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية مدغشقر
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك
التكلفة الكلية للمشروع:	23 43 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	قرض: 9.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 13.12 مليون دولار أمريكي تقريبا)
	منحة: 255 000 وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 365 000 دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	حساب تحدي الألفية: 4.67 مليون دولار أمريكي الاتحاد الأوروبي: 1.62 مليون دولار أمريكي منظمات غير حكومية (وتشمل الصندوق السويسري للتعاون الدولي): 442 000 دولار أمريكي
مساهمات الجهات المشاركة في التمويل:	6.69 مليون دولار أمريكي تقريبا
مساهمة الجهات المتلقية:	2.68 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	527 000 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ من المنتظر أن يستفيد من المشروع نحو 200 000 من فقراء الريف (40 000 أسرة) من بينهم أعداد من الأجراء المعدمين وهؤلاء الذين يملكون مساحات صغيرة من الأراضي، ممن يتعرضون لانعدام الأمن الغذائي بصورة حادة لمدة أربعة شهور في السنة، ويهانون من سوء التغذية الحاد، خاصة إذا كانوا من النساء أو الأطفال. ويمكن التمييز بين الأسر التي تعيش في منطقة المشروع من سماتهم الاجتماعية - الاقتصادية، على أساس ممتلكاتهم ووسائل معيشتهم، وأماكن إقامتهم. وهم ينقسمون إلى: (i) العمال الزراعيون المعدمون الذين يعملون بأجر ويملكون أدوات إنتاج قليلة؛ (ii) الأسر الريفية التي تعيش على زراعة التلال؛ (iii) الأسر التي تعيش في مناطق نائية ومعزولة ولا تحصل على خدمات عامة؛ (iv) الأسر التي تعتمد أساساً على تربية الأبقار؛ (v) الأسر التي تعتمد على الموارد الحرجية.

لماذا هم فقراء؟ بالإضافة إلى الأسباب العامة للفقير في منطقة المشروع، مثل العزلة الجغرافية، وضعف البنية الأساسية، والحساسية أمام الصدمات الخارجية، فإن الفقر يرجع أساساً إلى ضعف الإدارة وتأمين حيازة الأراضي وفرص الدخول إلى الأسواق والتكامل بين المشروعات الزراعية ومشروعات الثروة الحيوانية. كما أنه يضرب بجنوره في نقص فرص الحصول على ما هو جديد في تكنولوجيات الإنتاج والمدخلات، والري، والخدمات. ومن هنا ينخفض الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية، في منطقة المشروع انخفاضاً حاداً، الأمر الذي يحرم المجموعة من فرصة تحسين بيئة الإنتاج أو ظروف المعيشة.

ما الذي سيفعله المشروع لهم؟ سيساهم المشروع - من خلال المشاركة في عملية الإصلاح الوطنية التي بدأت مؤخراً وتعزيز نظام إدارة الأراضي وضمان الحق في ملكيتها - في الحد من الفقر، وتشجيع الاستقرار الاجتماعي، ودفع النمو الاقتصادي. وستكون أكبر مساهمات المشروع في المجالات التالية: (i) سياسات حيازة الأراضي ونظام للإدارة يوضع تحت إشراف البرنامج الوطني لسياسات الأراضي؛ (ii) إدخال اللامركزية على إدارة الأراضي بإنشاء عشرة مكاتب لتسهيل إعداد خطط استخدام الأراضي وخرائطها وسرعة تسجيل وقيد الحق في الأراضي؛ (iii) تيسير فرص حصول المجموعة المستهدفة على التكنولوجيا والمدخلات المحسنة وعلى الخدمات وفرص الدخول إلى الأسواق عن طريق مقدمي الخدمات وخلق أنشطة مولدة للدخل؛ (iv) إقامة بنى أساسية اجتماعية وبيئية ومادية. وسيكفل المشروع ممارسة أساليب بيئية سليمة، كما سيشجع فرص تسويق المدخلات والمخرجات الزراعية.

كيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ تمكين الفقراء واللامركزية الإدارة والخدمات هما أهم ملامح السياسات الحكومية، وهي سياسات ستترسخ وتنفذ لتضمن المشاركة الإيجابية للمجموعة المستهدفة في التخطيط للأنشطة التي سيمولها المشروع، وتصميم هذه الأنشطة وتنفيذها ومتابعتها. وسوف يتم تمكين المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتنظيمية والتنشغيلية من خلال التدريب والمساعدة التقنية، وغير ذلك من خدمات الدعم، بحيث تلعب هذه المجتمعات دوراً قيادياً وحفازاً أثناء التنفيذ وأن تتحمل المسؤولية الكاملة عن الأنشطة عند إغلاق المشروع.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى

جمهورية مدغشقر

من أجل

مشروع لدعم التنمية في إقليمي مينابي وميلاكي

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى جمهورية مدغشقر تتضمن قرضاً قيمته 9.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 13.12 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة قيمتها 255 000 وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 365 000 دولار أمريكي تقريباً) وذلك للمساعدة في تمويل مشروع لدعم التنمية في إقليمي مينابي وميلاكي. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض والمنحة باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق¹

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - مدغشقر رابع جزيرة في العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها الإجمالية 587 041 كيلومتراً مربعاً. وبها تنوع وراثي فريد وتراث اجتماعي وثقافي ثري. ويبلغ عدد سكانها الآن بنحو 17.3 مليون نسمة، يزدادون بمعدل 3% سنوياً، ولكنهم موزعون بصورة متفاوتة على مساحة الجزيرة، حيث يتركز نصفهم في المناطق المرتفعة في الساحل الشرقي. وتبلغ مساحة إقليمي مينابي وميلاكي معاً 87 712 كيلومتراً مربعاً، ويسكنها 500 000 نسمة، تتراوح كثافتهم بين 4 و50 نسمة في الكيلومتر المربع.

2 - مدغشقر واحدة من أفقر بلاد العالم. وتحتل المركز رقم 146 من بين 177 بلداً في مؤشر التنمية البشرية لعام 2005، ويقدر الدخل القومي الإجمالي للفرد فيها بنحو 290 دولاراً أمريكياً. واقتصادها ريفي في معظمه، حيث يعيش 85% من السكان في المناطق الريفية. والزراعة هي الحرفة الأساسية وهي القوة المحركة للنمو الاقتصادي والتمويل. وقد تعرض الاقتصاد لكساد وهبوط مرحلي بعد عام 1975 بسبب تنفيذ سياسات موجهة نحو الداخل، مثل تأميم الصناعات وفرض قيود على الاستثمارات الأجنبية. ولكن هذه السياسات تغيرت في التسعينات وكانت النتيجة أن نما الاقتصاد بمعدل 4.6% في المتوسط حتى عام 2001 متجاوزاً الزيادة في معدل نمو السكان. كما حظي الاقتصاد بدفعات جديدة من تشكيل حكومة ديموقراطية جديدة في أعقاب الأزمة السياسية عام 2002. ولكن هذا الاقتصاد بدأ في التباطؤ عام 2004 لأسباب خارجية أساساً (مثل ارتفاع أسعار النفط، والكوارث الطبيعية. وتقلب أسعار الأرز والفانيليا). ورغم

¹ لمزيد من المعلومات أنظر النيل الأول.

هذه الصعوبات، تحقق معدل نمو سنوي بنسبة 5.3% في عام 2004، مع توقع بقائه عند 5% في عام 2005، مستفيدا في ذلك بصفة أساسية من مجموعة شاملة من الترتيبات التي اتخذت بالتشاور مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (والتي عرفت باسم استراتيجية أعمدة النمو المتكاملة). ومن المنتظر أن تكون هذه الاستراتيجية هي الأداة الرئيسية لتحسين أداء القطاعات الريفية وتحقيق الهدف المراد، وهو الوصول بالنمو الاقتصادي السنوي إلى 6 في المائة.

3 - يمثل القطاع الزراعي (بما فيه الغابات ومصايد الأسماك والصناعات الزراعية) العمود الفقري للاقتصاد، حيث يساهم بنحو (43%) من الناتج المحلي الإجمالي. وهو نظام حياة ومعيشة سكان الريف الذين يزرعون مساحات صغيرة لا تتعدى 1.2 هكتار في المتوسط. وأهم المحاصيل الغذائية هي الأرز المروي (40% من المساحة المزروعة)، ويليها بدرجة أقل الكسافا، والذرة، والأرز الذي يزرع على مياه الأمطار. أما المحاصيل الأخرى (وأهمها البن والقرنفل والفانيليا والقطن والسيزال وقصب السكر) فهي للتصدير أساساً، أو لاستخدامها كمواد خام في الصناعات الزراعية. وإلى جانب المحاصيل، تشكل عمليات التربية الحيوانية نشاطاً اقتصادياً هاماً في الأراضي الجافة. ورغم الإمكانيات الكبيرة لهذا القطاع - مع الموارد الطبيعية الوفيرة، وخصوبة التربة وظروف الأمطار الجيدة - فإن الإنتاجية الزراعية ظلت ثابتة (وخاصة بالنسبة للأرز). وأحد أسباب ثبات هذه الإنتاجية هو أن استراتيجية الإنتاج تقوم على التوسع في المساحة المزروعة في الأراضي الحدية بدلا من تكثيف الزراعة اعتمادا على التكنولوجيا والمدخلات المحسنة وعلى المعارف الجديدة. ومن بين العوامل التي ساهمت في ذلك عزلة المزارعين ونقص تأمين الحيازات وكذلك نقص الأسواق والتمويل والتكنولوجيا المحسنة والخدمات الإرشادية.

4 - صورة الفقر الريفي. طبقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2005 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن 71.3% تقريبا من مجموع سكان مدغشقر، و80.5% من سكان الريف فيها، يعيشون تحت خط الفقر. وهناك نحو 61% من مجموع السكان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. ويرتبط الفقر في المناطق الريفية ارتباطاً وثيقاً بانخفاض الإنتاجية الزراعية، ونقص البنية الأساسية في مجال النقل، وعدم تأمين الحق في حيازة الأراضي. والأكثر من ذلك، أن الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية ليس كافياً على الإطلاق: فهناك 93% من الأسر الريفية لا تحصل على مياه جارية، كما أن 70% لا يحصلون على مرافق مناسبة للصرف الصحي. وكان لسوء التغذية الحاد الناجم عن انتشار انعدام الأمن الغذائي في بعض الأقاليم نتائجه المدمرة، حيث ارتفعت معدلات التفرم (وصلت إلى 48%) وضعفت أجهزة المناعة بين الأطفال. والنظام الصحي العام هزيل للغاية (مركز واحد للخدمات الصحية الأساسية في كل مجتمع محلي). كما انتشر مرض الملاريا بصورة حادة (40%)، وارتفع معدل الوفيات بين الأطفال الرضع إلى 126 طفلا بين كل ألف من المواليد الأحياء. ولكن انتشار مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز مازال منخفضاً، حيث لا تتعدى نسبة المصابين به 1.7% من عدد السكان. وأشد المجموعات تعرضاً للخطر في المناطق الريفية هم صغار المزارعين، والأسر كثيرة الأفراد، وقبلهم النساء (55% من السكان) والأطفال دون الخامسة. ويحتاج تغيير هذه الاتجاهات السلبية إلى إجراءات استراتيجية تكفل الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية للفقراء.

باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

5 - مؤل الصندوق منذ عام 1979 عشرة مشروعات للتنمية الزراعية والريفية في مدغشقر بقروض بلغت في مجموعها 106.2 مليون دولار أمريكي، منها مشروعان مازالا قيد التنفيذ، هما مشروع التنمية في حوض مندراري

العليا - المرحلة الثانية في جنوب البلاد، والبرنامج الذي بدأ تنفيذه مؤخرا وهو برنامج الترويج لزيادة الدخل الريفي في الساحل الشرقي. ويهدف هذا البرنامج الأخير إلى زيادة فرص دخول صغار المزارعين إلى الأسواق بإقامة شراكات مع تجار من القطاع الخاص. وقد اكتسبت الحكومة والصندوق معارف وخبرات كبيرة من هذه العمليات، الأمر الذي ساعد في تحسين تصميم البرنامج، وتيسير إجراءات التوريد والصرف، وتعزيز قدرة جميع أصحاب الشأن، لاسيما المستفيدين.

6 - هناك العديد من الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في مدغشقر، مثل: (i) مشاركة المستفيدين في برمجة المشروع وتنفيذه ورصده وتقييمه، مسألة ضرورية لتحديد أولويات أنشطة المشروع وتنفيذه بنجاح؛ (ii) لابد - في إطار نهج الأولويات هذا - من إيلاء اهتمام خاص لآليات تحديد المستفيدين بحيث تضمن أن تعود فوائد الاستثمارات في المستقبل على أغلب المجموعات المتضررة (الفلاحون المعدمون، والنساء، والشبان، والمهاجرون)؛ (iii) ضرورة أن تركز جميع المشروعات الجديدة على عدد محدود من الأنشطة التي يتمتع الصندوق فيها بميزة نسبية عن الجهات المانحة الأخرى، مع السعي بصورة خاصة إلى معالجة المسائل المتعلقة بإدراج قضايا الجنسين في أنشطة المشروع وحصول الفئات الفقيرة من السكان على مصادر إنتاجية؛ (iv) من المهم بناء قدرات وحدات إدارة المشروع بحيث تستطيع أن تحدد احتياجات وأولويات المجموعات المختلفة من أصحاب الشأن؛ (v) جميع المشروعات الاستثمارية المبتكرة التي تتطوي على أنشطة إنمائية وعلى دعم للمؤسسات ينبغي أن تخضع للإشراف والمراقبة الدقيقين منذ البداية مع الاهتمام بتشجيع التنسيق الفعال وعمليات الرصد والتقييم التشاركية.

7 - أنشطة الجهات المانحة الرئيسية الأخرى في مجال استئصال الفقر. أعربت جميع الجهات المانحة الأجنبية في مدغشقر عن التزامها بالمبادئ الأساسية لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر التي أصدرتها الحكومة في عام 2003 ثم استكملتها في عام 2005، كما أوضحت دعمها وتعاونها الكاملين مع هذه الوثيقة. ووافقت هذه الجهات المانحة مؤخرا على تنسيق أنشطتها الإنمائية مع إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات. ويشمل الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة - الذي يصل إلى نحو 500 مليون دولار أمريكي سنويا - مساعدات من مؤسسات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلى جانب الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، والنرويج، وسويسرا، والولايات المتحدة.

جيم - استراتيجية الصندوق في تعاونه مع مدغشقر

8 - كان نهج الصندوق في مدغشقر يستجيب بدايةً إلى الأولوية العاجلة التي حددتها سياسة الحكومة وهي تحقيق الأمن الغذائي لسكان الريف بكتثيف إنتاج الأرز عن طريق استخدام مياه الري. وإذا كان هذا النهج الجزئي قد أسفر عن فوائد جيدة قصيرة الأجل في مجال الإنتاج، فإنه عجز عن التوصل إلى حل مستدام طويل الأجل للقضاء على الفقر، لاسيما في ظل بيئة غير مواتية من الاقتصاد العام. ومع حالة الفقر الحاد في المناطق الريفية، وسيطرة القطاع الزراعي على الاقتصاد، فإن هناك شعورا بالحاجة إلى نهج شامل وكي للقضاء على الفقر، أي نهج يجمع نظم المعيشة والموارد الطبيعية وبيئة الفقراء في إطار موحد للتنمية. وسوف يتوقف نجاح مثل هذا النهج على تصميم وتنفيذ سياسات وقواعد مناسبة تمكن الفقراء من المشاركة بصورة كاملة في عملية صنع القرار.

9 - عندما لاحظ الصندوق أهمية هذا الإطار في الحد من الفقر، حدد في وثيقة الفرص الاستراتيجية الخاصة بمدغشقر المجالات التي سيساعد فيها الحكومة. وتشمل هذه المجالات: (i) زيادة فرص حصول فقراء الريف على التكنولوجيات المحسنة والخدمات الإرشادية؛ (ii) إعادة رسملة المزارع ضمانا للاستخدام الأمثل والمستدام للأرض والمياه ونظام الإنتاج؛ (iii) تعزيز الشروط التنظيمية والمادية للأسواق بهدف زيادة فرص الفقراء في الدخول إلى هذه الأسواق، وزيادة قدرتهم على المساومة في التفاوض حول الأسعار؛ (iv) إنشاء منظمات مالية أهلية قادرة على تقديم خدمات مالية مختلفة، مثل الادخار والائتمان والتأمين؛ (v) تمكين النساء عن طريق سياسات وأدوات محددة تحسّن من حياتهن وظروف معيشتهن. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يدعم الصندوق أيضا عملية اللامركزية الجارية، وتطبيق النهج التشاركي في تصميم جميع مبادرات التنمية الريفية في مدغشقر، وتنفيذها ومراقبتها.

الأساس المنطقي للمشروع

10 - تتمتع مدغشقر بوفرة في الأراضي والمياه والموارد الطبيعية، وبمناخ مناسب (سواء الاستوائي أو المعتدل) لنمو المحاصيل، مع أيدي عاملة كثيرة. وللاستفادة من هذه الموارد بصورة مستدامة في نمو القطاع الزراعي والنهوض به، وفي الحد من الفقر في المناطق الريفية، لا بد للسياسات وبرامج الاستثمار أن تعالج المشكلات الرئيسية مثل تآكل التربة وعدم تأمين حيازة الأراضي، وعدم التكامل بين الأسواق وبين الخدمات المالية وخدمات الدعم الزراعي. وخلال عقود السنوات الأخيرة زاد الفقر في المناطق الريفية (من 40% عام 1970 إلى 85% عام 2003) وانخفضت عائدات الصادرات الزراعية (من 38% عام 1990 إلى 14% عام 2003)، الأمر الذي يستدعي اتخاذ ترتيبات فورية لتصحيح هذه الاتجاهات السلبية على أساس طلبات واحتياجات الفقراء التي لها أولويتها. وفي عام 2004، بدأت الحكومة في إدخال إصلاحات جذرية على إدارة ملكية الأراضي. وقد ساند الصندوق حوار السياسات حول حق فقراء الريف في الأراضي، وحث على إيلاء المزيد من الاهتمام بهذه المسألة. وسوف يدعم مشروع مينابي وميلاكي الحكومة في تنفيذها للنظام الجديد لإدارة الأراضي، حيث سيقدم شهادات الأراضي في هذين الإقليمين، مع النهوض بسبل معيشة المجموعة المستهدفة عن طريق الاستثمارات الإنتاجية.

11 - صُمم هذا المشروع بطريقة تقوم على التشاور والمشاركة الكثيفة، جربت خلالها عدة خيارات لمعالجة بعض المسائل التي سبقت الإشارة إليها ولمساعدة الحكومة في: (i) زيادة تأثير المشروع على الفقر الريفي عن طريق تكثيف الزراعة وتويعها من أجل زيادة إنتاجية المزرعة وزيادة دخل فقراء الريف وفرص عملهم؛ (ii) تقليل مخاطر العمل في القطاع الزراعي، بتوفير مرافق الري على مدار العام والمدخلات والخدمات التقنية الزراعية، وتنفيذ حقوق ملكية الأراضي؛ (iii) زيادة فرص دخول فقراء الريف إلى الأسواق وحصولهم على الخدمات والمعلومات الزراعية، عن طريق تحسين الطرق وشبكات الاتصالات؛ (iv) توفير حوافز مناسبة لتيسير الأساليب المحسنة لإدارة الموارد الطبيعية من أجل الحد من تآكل التربة؛ (v) تنمية وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية على جميع المستويات من أجل تمكين الفقراء من القيام بدور فعال في الإنتاج الزراعي والمعاملات التجارية وإدارة الأنشطة الإنمائية. كما سيركز المشروع على تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للنساء، اللاتي يحرمن في أغلب الأحيان من الحقوق الأساسية مثل الحق في امتلاك الأراضي، عن طريق إتاحة الوسائل القانونية والمالية أمامهن.

الجزء الثاني - المشروع

ألف - منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

12 - **منطقة المشروع.** تضم منطقة المشروع أربعة أحياء و21 مجتمعاً محلياً في إقليم ميناوي وميلاكي، تقع كلها في وسط مدغشقر وغربها. وكان من بين معايير الاختيار مستويات الفقر وسوء التغذية المرتفعة، ومعدلات الأمية المرتفعة (80% تقريباً). وارتفاع معدلات التعرض للخطر وانعدام الأمن لدى السكان بالنسبة لتوافر الأغذية، والكوارث الطبيعية، والحق في الأرض. كما شملت هذه المعايير أيضاً الإمكانات الجيدة للنمو الزراعي، ووجود مؤسسات محلية ومنظمات غير حكومية. وتتميز منطقة المشروع بمناخ استوائي مستمر، مع وجود وديان وغابات ومراعي تصلح لإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. وتقسّم المجتمعات المحلية الريفية في منطقة المشروع إلى خمس مجموعات تضم كل منها 177 مجتمعاً محلياً قروياً صغيراً (يطلق على كل منها اسم "فوكونتاني"²)، وسوف يستفيد نحو 200 000 نسمة (نحو 40 000 أسرة) من المشروع بصورة مباشرة.

13 - **المجموعة المستهدفة.** تضم المجموعة المستهدفة المعدمين وصغار المزارعين الذين يملكون مساحات صغيرة، ويعاني معظمهم من انعدام الأمن الغذائي لمدة أربعة شهور في السنة، الأمر الذي يصيبهم بسوء التغذية الحاد، لاسيما بين النساء والأطفال. وهناك ما يقرب من 19% من الأسر الموجودة في منطقة المشروع ترأسها نساء. وقد تم تحديد خمس مجموعات أساسية، هي: (i) العمال الزراعيون المعدمون الذين يعملون بأجر ويملكون أدوات إنتاج قليلة؛ (ii) الأسر الريفية التي تعيش على زراعة التلال؛ (iii) الأسر التي تعيش في مناطق نائية ومعزولة ولا تحصل على خدمات عامة؛ (iv) الأسر التي تعتمد أساساً على تربية الأبقار؛ (v) الأسر التي تعتمد على الموارد الحرجية. وإلى جانب الأنشطة البسيطة المدرة للدخل من مصادر أخرى غير الزراعة، فإن أغلب المجموعات المستهدفة تحصل على دخلها من عمليات تربية الحيوانات والزراعة (إنتاج الأرز). ومجموعة المحاصيل التقليدية (الفاصوليا والذرة والبطاطا) والمحاصيل الصناعية (التبغ وال فول السوداني وقصب السكر). كما أن أغلبهم يربون الأبقار (الزيبو) والدواجن كمصدر إضافي للدخل. وسوف يولي المشروع اهتماماً خاصاً لمعالجة المصاعب الشديدة التي تواجه الإنتاج، عن طريق توفير خدمات الدعم اللازمة وتعزيز مؤسسات القطاعين العام والخاص.

14 - تم وضع مجموعة من الشروط لضمان استفادة المجموعة المستهدفة كثيراً من المشروع، مثل: (i) لكي تكون المشروعات الصغيرة صالحة للتمويل من جانب الصندوق، لا بد أن تضمن قيام المزارعين المستأجرين بحل جميع النزاعات القائمة حول الأراضي، والحصول على شهادات قانونية بحيازة هذه الأراضي تمكنهم من مواصلة عمليات الزراعة؛ (ii) لن يُنظر في تمويل المشروعات الصغيرة ما لم يشمل إطار تصميمها 90% على الأقل من المستفيدين من صغار المزارعين و100% منهم من الأسر التي ترأسها نساء لا يملكن سوى أقل من هكتار واحد من الأرض الزراعية؛ (iii) أن تضم جماعات/اتحادات المزارعين جميع الأسر التي ترأسها نساء في المجتمعات المحلية؛ (iv) أن يتم تقسيم جميع عمليات التدريب المتعلقة بالمشروع، والمساعدة التقنية، والمعونة المالية مناصفة بالتساوي بين الرجال

² هي أصغر وحدة إدارية في مدغشقر.

والنساء؛ (v) ضرورة تصميم جميع المشروعات الصغيرة، وصياغتها وتنفيذها بعملية تشاركية، بحيث يستطيع المستفيدون القيام بالمهام الكاملة فيما يتعلق بملكية مشروعاتهم الصغيرة وتنفيذها وإدارتها.

باء - أهداف المشروع ونطاقه

15 - الهدف الأساسي للمشروع هو خلق بيئة قانونية وتنظيمية سليمة تستجيب لحالة السوق في داخل القطاع الزراعي، ولاسيما فيما يتعلق بحيازة الأراضي والخدمات الزراعية، بما يساعد مدغشقر في سعيها للحد من الفقر. وفي إطار هذا الهدف العام، فإن الأغراض الرئيسية للمشروع هي تحسين فرص حصول فقراء الريف على الأراضي وموارد المياه من أجل الوصول بالإنتاج الزراعي إلى الحد الأمثل وضمان زيادة مستدامة في دخول المستفيدين منه، مع الحد في الوقت نفسه من هجرة سكان الريف إلى المراكز الحضرية.

الأغراض المحددة

16 - الأغراض المحددة للمشروع هي:

- دعم السياسات والعمليات والإجراءات التي تضمن حسن الإدارة المحلية، وتأمين الأراضي، والحق في استخدام الأراضي، عن طريق إقامة إطار قانوني وتنظيمي مناسب، على المستوى القطري (في ظل البرنامج الوطني لسياسات الأراضي) والإقليمي (تنفذه مديرية الحق في الأراضي وملكيته، ومكاتب استخدام الأراضي المشاع) في ظل هيكل الإدارة اللامركزية لاستخدام الأراضي المسؤولة عن الزراعة المباشرة (الحقوق الأولية في الأراضي) والزراعة غير المباشرة (الأراضي غير المملوكة والحقوق الثانوية في الأراضي)؛

- تشجيع التنمية المستدامة لقاعدة الإنتاج الزراعي لدى فقراء الريف عن طريق: صون وإدارة الوديان الداخلية وتجمعات المياه الصغيرة، وتطبيق إجراءات لمكافحة تآكل التربة، والإدارة المستدامة لخصوبة التربة باستخدام نظم زراعية معينة، والتسميد العضوي ومدخلات الإنتاج، مع بناء قدرات المستفيدين عن طريق توفير التدريب والخدمات التقنية والمالية التي تتفق واحتياجات سكان الريف المعنيين.

17 - سيتم تحقيق الأهداف والأغراض السابق ذكرها عن طريق: (i) تنفيذ إطار تصميم المشروع (بما في ذلك إجراءات تحديد المستفيدين والعملية التشاركية)، وسياسات وقواعد تشجيع تأمين حيازة الأراضي وحقوق استخدام الأراضي؛ (ii) وضع مشروعات تجريبية إقليمية (واستكمالها ببناء المؤسسات) لتنفذ على المستوى القطري ضمن البرنامج الوطني لسياسات الأراضي؛ (iii) تنظيم تدخلات على أساس نظام إداري لامركزي، وتشجيع الطلب على الأعمال المشتركة بين المجتمعات المحلية؛ (iv) تنفيذ أنشطة متفق عليها، باستخدام نهج تشاركي يقوم على احتياجات سكان الريف الفقراء وتطلعاتهم، بما يفتح المجال أمام تنمية زراعية مستدامة؛ (v) مراعاة المبادئ التوجيهية الوطنية الواردة في البرنامج الوطني لسياسات الأراضي وكذلك إعادة ترتيب خطة الخدمات الزراعية (بشأن سياسة الحكومة الجديدة لإنشاء مراكز جهوية للخدمات الزراعية) طوال فترة تنفيذ المشروع؛ (vi) إظهار المرونة اللازمة لتمكين أنشطة المشروع من الاستجابة لطلبات الأهالي وتنفيذ المشروع على مراحل في الإقليمين.

جيم - عناصر المشروع

18 - سينفذ المشروع في ثماني سنوات، على مرحلتين مدة كل منهما أربع سنوات. ففي المرحلة الأولى، ستنفذ الأنشطة الإنمائية في 12 مجتمعاً محلياً. وستكون التجربة والمعرفة والفهم المكتسب من المرحلة الأولى هو ركيزة التوسع إلى تسعة مجتمعات محلية إضافية في المرحلة الثانية بما في ذلك المجتمعات الموجودة في إقليم ميلاكي. وسوف تعمل المرحلة الثانية على تجميع نتائج المرحلة الأولى، ودعم الأنشطة طويلة الأجل والتوسع فيها، وإعداد استراتيجية لانسحاب المشروع. وسوف يمول المشروع ثلاثة عناصر مترابطة بصورة قوية.

19 - **دعم الإدارة المحلية وتأمين حيازة الأراضي.** سيواصل هذا العنصر تعزيز سياسات الأراضي وأجهزة التنظيم والإدارة التي وضعها البرنامج الوطني لسياسات الأراضي وحقوق الملكية والإدارة اللامركزية للإدارة من أجل تأمين حيازة الأراضي بالنسبة لصغار المزارعين، والمهاجرين، والنساء، والمجموعات الأخرى المعرضة للخطر. والمنتظر أن تضع هذه السياسات والإجراءات التنظيمية الترتيبات والمبادئ التوجيهية والحوافز اللازمة لتخصيص الأراضي بصورة تتسم بالكفاءة وإدارة الوديان وتجمعات المياه الداخلية (منحدرات التلال) من أجل الإنتاج الزراعي. وأهم العناصر الفرعية التي سيتم تمويلها ضمن هذا العنصر:

(i) **الإدارة المحلية وبناء قدرات منظمات المزارعين.** ستحصل أربعة أنشطة ضمن هذا العنصر الفرعي على دعم، وهي: (أ) بناء قدرات 40 000 أسرة زراعية تعيش في 21 مجتمعاً محلياً، عن طريق التدريب والمساعدة التقنية لتمكينها من تنفيذ الأنشطة الإنمائية المحلية المختلفة التي سيمولها المشروع؛ (ب) تمكين جميع أصحاب الشأن (اتحادات المزارعين، والمنظمات المحلية، ولجان المجتمع المحلي، واللجان الإقليمية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة) عن طريق خلق الوعي، وعقد حلقات عمل واجتماعات للمجموعات؛ (ج) عمل برامج لمحو الأمية الوظيفية، وبرامج على مستوى القرى والمجتمعات المحلية، لتمكين المستفيدين من فهم عمليات التنمية الزراعية وحيازة الأراضي، ولكي يمارسوا حقوقهم ويتحملوا مسؤولياتهم في هذا المجال؛ (د) نشر المعلومات ونقلها عن مختلف السياسات والقواعد على مستوى المجتمعات المحلية والقرى والنجوع.

(ii) **الدعم الإقليمي والمحلي لتأمين حيازة الأراضي.** سيقدم المشروع دعماً للعمليات الجارية للإصلاح وإعادة التنظيم واللامركزية لنظام إدارة الأراضي، بهدف زيادة تأمين حيازة الأراضي. وسوف يتحقق ذلك عن طريق: (أ) القيام بتوصيف حيازة الأراضي والتخطيط لها، وإعداد خرائط لاستخدام الأراضي وخطط لتنميتها، بمشاركة إيجابية من جانب جميع أصحاب الشأن في 21 مجتمعاً محلياً ريفياً؛ (ب) المساعدة في حل النزاعات حول استخدام الأراضي (الناشئة عن الميراث، والملكية، وتخصيص الأراضي، وعدم اتفاق القيادات العرفية) عن طريق المشاورات والمفاوضات والاتفاقات؛ (ج) إنشاء عشرة مكاتب لامركزية محلية/مشاركة بين المحليات لإدارة الأراضي، وتزويدها بالدعم التقني والخدمات والمعدات اللازمة لمدة ثلاث سنوات لتيسير الحكم في المنازعات حول الأراضي، والإسراع بتسجيل الأراضي، وإصدار شهادات قانونية لأصحاب الأراضي وشاغلها؛ (د) توفير التدريب وبناء القدرات للموظفين وأفراد المجتمع المحلي على المستوى الإقليمي ومستوى المجتمع المحلي في مجال

استخدام الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية، واستخدام صور الأقمار الصناعية، ووضع نظام لامركزي لإدارة الأراضي يقوم على الحاسوب، بما في ذلك وضع منهج مناسب لمديري الأراضي الجدد.

(iii) **تعزيز المؤسسات على المستوى القطري (البرنامج الوطني لسياسات الأراضي ومديرية الأراضي وحقوق الملكية).** سيتولى هذا العنصر الفرعي تزويد المؤسسات الوطنية بالبنى الأساسية الرئيسية والمرافق والخدمات في المرحلة الأولى من المشروع، بهدف تيسير عملية تنفيذ المشروع. وسيوفر المشروع الأموال للأغراض التالية على وجه التحديد: (أ) الدعم التشغيلي للبرنامج الوطني لسياسات الأراضي ومديرية الأراضي وحقوق الملكية، في شكل تدريب ومساعدة تقنية، بهدف مساعدة هاتين المؤسستين على تشكيل منتديات وطنية خاصة بالأراضي، وعمل قاعدة بيانات لاستخدام الأراضي، وإجراء دراسات مواضيعية لوضع إجراءات وأدوات وآليات لتنفيذ تأمين حيازة الأراضي؛ (ب) إقامة مكاتب لمراقبة حيازات الأراضي، وتزويدها بخبراء استشاريين وطنيين دائمين للمساعدة في تحديث قواعد البيانات، ومسك السجلات ومراقبة أنشطة التنفيذ؛ (ج) استكمال قواعد حيازة الأراضي، وتصميم إدارة لامركزية لسياسة وطنية لاستخدام الأراضي؛ (د) بناء قدرات الموظفين وتدريبهم على سياسات الأراضي والمسائل التنظيمية.

20 - **التنمية المستدامة للقاعدة الإنتاجية.** صُمِّم هذا العنصر من أجل مساعدة صغار المزارعين والمزارعين الحديين على زيادة الإنتاج الزراعي في الوديان الداخلية وتجمعات المياه الصغيرة، باستخدام الأساليب المناسبة لإدارة المزرعة وصون التربة، وتوفير البنية الأساسية المادية لتسهيل عملية التسويق. وسوف يساند المشروع العناصر الفرعية التالية:

(i) **تعزيز النظم الزراعية.** سيقدم المشروع دعمه للعناصر الفرعية التالية: (أ) تكثيف الإنتاج الزراعي والحيواني عن طريق استخدام التكنولوجيات والبذور المحسنة (بما في ذلك إقامة مشاتل وقطع أراضي للبيانات العملية) واستخدام مدخلات عضوية، وتوريد معدات زراعية صغيرة؛ (ب) تنويع نظم الإنتاج وفرص الحصول على دخل (800 مشروع صغير) من خلال نظام متكامل للزراعة (باستخدام محاصيل الفاكهة والثروة الحيوانية معاً) وتشجيع الصناعات الزراعية الصغيرة على مستوى القرية (لتقشير الفاكهة وصناعة عصائر الفاكهة، والمربي، والفاكهة المجففة، وعلف الحيوانات)؛ (ج) تعزيز قدرات منظمات المزارعين ومقدمي الخدمات عن طريق التدريب والمساعدة التقنية؛ (د) النهوض بقدرات المؤسسات الريفية للقروض الصغيرة مثل الجمعيات التعاونية للدخار والتسليف الزراعي، لتمكين هذه المؤسسات من تقديم قروض صغيرة لسكان الريف من أجل الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المدرة للدخل.

(ii) **دعم تطوير البنية الأساسية للإنتاج وإدارة الموارد الطبيعية.** سيقوم المشروع بتمويل: (أ) بناء مشروعات صغيرة للري بتكاليف بسيطة (800 3 هكتار) باستخدام نهج تشاركي وآليات لاسترداد التكاليف من المستفيدين؛ (ب) تطوير تجمعات المياه الصغيرة ومنحدرات التلال لزراعتها (12 000 هكتار) لحماية البيئة من استمرار التدهور، مع استخدام البذر المباشر وطرق مكافحة التآكل

وصون التربة (مثل الزراعة الكونتورية وبناء الحواجز وإعادة التشجير)؛ (ج) شراء معدات لحفر الآبار الصغيرة وجلب المياه، من أجل التوسع في مرافق الري.

(iii) **شق الطرق الريفية والمواصلات.** سعيًا وراء إزالة عقبات النقل والتسويق في المناطق الريفية، سيعمل المشروع على: (أ) شق نحو 650 كيلومترا من الطرق الريفية والطرق الفرعية على مستوى القرى؛ (ب) إنشاء آلية مناسبة لصيانة الطرق بصورة مستدامة من خلال مساهمات المستفيدين؛ (ج) الإعلان عن حوافز لإدخال نظام بديل للمواصلات بتكاليف بسيطة، لتسهيل تسويق المنتجات والمدخلات الزراعية.

21 - **إدارة المشروع، والاتصالات، والرصد والتقييم.** تتعلق الأنشطة التي سيمولها المشروع تحت هذا العنصر بإنشاء: (i) وحدة إدارة المشروع مع ما يلزمها من موظفين فنيين وإداريين (منسق، وموظف مالي، وموظف للرصد، واثنان من الفنيين لخمسة أحياء)؛ (ii) وحدة للرصد والتقييم مع تكاليف تشغيلها.

دال - التكاليف والتمويل

22 - تقدر التكاليف الإجمالية للمشروع بنحو 23.43 مليون دولار أمريكي. يساهم فيها الصندوق بتمويل قدره 13.48 مليون دولار أمريكي، منهم قرض قيمته 13.12 مليون دولار أمريكي ومنحة قطرية قيمتها 365 000 دولار أمريكي. أما المبلغ الباقي وهو 9.92 مليون دولار أمريكي، فستساهم به الحكومة (2.68 مليون دولار أمريكي، معظمها في شكل إعفاء من الضرائب والرسوم بالإضافة إلى بعض المصروفات النثرية)، وبعض الجهات المانحة مثل حساب تحدي الألفية (4.67 مليون دولار أمريكي)، والاتحاد الأوروبي (1.62 مليون دولار أمريكي)، والمنظمات غير الحكومية (442 000 دولار أمريكي بمن فيهم الصندوق السويسري للتعاون الدولي)، والمستفيدون (527 000 دولار أمريكي).

23 - سنستخدم المنحة القطرية للصندوق في أغلبها في دعم بعض الأعمال المهمة أثناء تنفيذ المشروع، مثل تحسين المبادئ التوجيهية للرصد، وعمل مسوحات أساسية ونظم لإدارة المعارف، ونشر الخبرات المكتسبة من المشروع. كما سيساهم المزارعون بالعمل في صيانة الممرات الزراعية والمشروعات الإنشائية الصغيرة. وأخيرا، فإن على المنظمات المحلية (المجتمعات المحلية الريفية ومجتمعات القرى الصغيرة) أن تتمكن تدريجيا من تمويل جزء من تكاليف الصيانة اللازمة لعشرة مكاتب لإدارة الأراضي (ابتداء من السنة الثالثة من عمر المشروع).

الجدول 1 - مجمل تكاليف المشروع أ
 (بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف - دعم الإدارة المحلية وتأمين حيازة الأراضي					
1- الإدارة المحلية وبناء قدرات منظمات المزارعين	1 669.7	1 673.8	3 343.4	50	16
2- الدعم الإقليمي والمحلي لتأمين حيازة الأراضي	2 393.8	385.8	2 779.5	14	14
3- تعزيز المؤسسات على المستوى القطري (البرنامج الوطني لسياسات الأراضي ومديرية الأراضي وحقوق الملكية)	744.0	381.0	1 125.0	34	6
المجموع الفرعي	4 807.4	2 440.5	7 247.9	34	36
باء - التنمية المستدامة للقاعدة الإنتاجية					
1- تعزيز النظم الزراعية	3 152.7		3 252.7	66	15
2- دعم تطوير البنية الأساسية للإنتاج وإدارة الموارد الطبيعية	4 250.2	457.5	5 017.7	10	23
3- شق الطرق الريفية والمواصلات	1 208.7	2 309.2	3 617.8	-	17
المجموع الفرعي	611.58	766.72	888.211	24	56
جيم - إدارة المشروع، والاتصالات، والرصد والتقييم					
	1 465.8	319.8	1 785.6	18	9
المجموع	14 884.7	5 527.0	20 921.7	27	100
الطوارئ المادية	362.3	120.3	482.6	25	2
الطوارئ السعوية	1 725.0	298.6	2 023.7	15	10
التكاليف الكلية للمشروع	16 972.1	5 945.9	23 428.0	26	112

¹ ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة تمويل البرنامج
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الحكومة		الصندوق (قرض)		الصندوق (منحة)		حساب تحدي الألفية (منحة)		المنظمات غير الحكومية (منحة)		الاتحاد الأوروبي		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (عدا الضرائب والرسوم)	الضرائب والرسوم
	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ			
ألف- دعم الإدارة المحلية وتأمين حيازة الأراضي																			
1- الإدارة المحلية وبناء قدرات منظمات المزارعين	0.2	8.7	85.4	3 099.9	-	-	13.1	477.0	1.2	442.2	-	-	3.0	110.0	15.8	3 627.9	2 167.23	1 961.92	8.74
2- الدعم الإقليمي والمحلي لتأمين حيازة الأراضي	7.3	223.6	59.69	1 835.7	5.2	160.9	27.6	845.0	-	-	-	-	-	-	13.4	3 065.2	400.45	2 441.23	223.55
3- تعزيز المؤسسات على المستوى القطري (البرنامج الوطني لسياسات الأراضي ومديرية الأراضي وحقوق الملكية)	0.4	4.2	70.3	823.6	17.4	204.4	11.9	139.7	-	-	-	-	-	-	5.1	1 171.5	391.68	775.59	4.21
المجموع الفرعي	3.0	236.5	73.2	5 759.2	4.6	364.9	18.6	1 461.7	0.5	442.2	-	-	-	-	34.3	7 864.6	2 959.36	5 178.74	236.50
باء- التنمية المستدامة للقاعدة الإنتاجية																			
1- تعزيز النظم الزراعية	20.0	727.8	41.3	1 503.5	-	-	31.0	1 128.3	-	-	5.0	182.5	2.7	96.8	15.9	3 638.9	0.00	2 911.10	727.78
2- دعم تطوير البنية الأساسية للإنتاج وإدارة الموارد الطبيعية	12.2	673.5	50.7	2 796.4	-	-	20.9	1 149.9	-	-	12.9	713.2	3.2	178.3	24.0	5 511.2	492.91	4 344.75	673.55
3- شق الطرق الريفية والمواصلات	21.1	827.1	32.9	1 290.7	-	-	23.8	931.2	-	-	18.5	726.5	3.6	141.6	17.1	3 917.1	2 548.86	541.17	827.09
المجموع الفرعي	17.1	2 228.4	42.8	5 590.5	-	-	24.6	3 209.4	-	-	12.4	1 622.1	3.2	416.7	57.0	13 067.2	3 041.78	7 797.03	2 228.41
جيم- إدارة المشروع، والاتصالات، والرصد والتقييم	10.9	215.9	89.1	1 770.2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8.7	1 986.2	344.81	1 425.44	215.95
المجموع	11.4	2 680.9	56.0	13 120.0	1.6	364.9	2.0	4 671.2	1.9	442.2	6.9	1 622.1	2.2	526.7	100.0	23 428.0	6 345.94	14 401.21	2 680.85

أ ترحب الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء - التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

24 - **التوريد.** ستم عمليات التوريد وفقا للمبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها في الصندوق ولأنظمة الحكومة التي يرتضيها الصندوق. وسيتم توريد السلع التي تبلغ تكلفتها 50 000 دولار أمريكي أو أكثر على أساس إجراءات العطاءات التنافسية الدولية. أما السلع التي تتراوح قيمتها بين 10 000 و50 000 دولار أمريكي فسوف يجري شراؤها بإجراءات العطاءات التنافسية المحلية، على أن تشتري السلع التي تقل قيمتها عن 10 000 دولار أمريكي محليا. وتشتري المركبات بإجراءات الشراء الدولية، على أن تستخدم عمليات الشراء المحلية في الحصول على خدمات الخبراء الاستشاريين المحليين ومقدمي الخدمات، وتستخدم الإجراءات الدولية في تعيين الخبراء الاستشاريين الدوليين.

25 - **الصرف.** سيتم صرف قرض الصندوق على ثماني سنوات. وستفتح الحكومة حسابا خاصا بالدولار الأمريكي في مصرف تجاري يرتضيه الصندوق. ويودع الصندوق مبلغ 800 000 دولار أمريكي في هذا الحساب، على أن يجدد هذا المبلغ دوريا بمجرد تقديم المستندات اللازمة.

26 - **الحسابات ومراجعتها.** سيتم فتح حساب للمشروع بالعملة المحلية ليتلقى الأموال من الحساب الخاص ومن مساهمة الحكومة. وسيستخدم حساب المشروع في تسديد المصروفات، وسيدار بمعرفة وحدة إدارة المشروع، كما ستراجع حسابات المشروع وكشوفاته المالية سنويا بمعرفة أحد مكاتب المراجعة الذي يرتضيه الصندوق، في خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية.

واو - التنظيم والإدارة

27 - ستتحمل وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك المسؤولية العامة عن تنسيق عمليات تنفيذ المشروع في إطار الإدارة اللامركزية الحالية في مدغشقر. وستطرح جميع مهام الدعم التقني والتنفيذ على القطاع الخاص ومقدمي الخدمات، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الشريكة بهدف تشجيع التنافس وضمان فعالية التنفيذ. وسوف يشارك أصحاب الشأن في تنفيذ المشروع بصورة وثيقة عند ثلاثة مستويات من التشغيل، هي: (i) عند مستوى القاعدة، حيث ستقوم مجموعات منظمات المزارعين، والمجتمعات المحلية في القرى، والكوميونات الريفية، ومقدمو الخدمات، بدور رئيسي في أنشطة التخطيط والتصميم والتنفيذ؛ (ii) عند المستوى الإقليمي، حيث سيساهم جميع الموظفين المعنيين من الدوائر ذات الصلة والصندوق السويسري للتعاون الدولي في العمليات العامة لتوجيه المشروع وتنسيقه وتنفيذه؛ (iii) عند المستوى القطري، حيث ستقوم اللجنة التوجيهية الوطنية التي ستشكل في بداية المشروع كشرط لتفعيل المشروع، بتحمل مسؤولية تنسيق السياسات واستعراض عمليات التنفيذ والإشراف عليها. وستتولى وحدة إدارة المشروع تنفيذ الأنشطة اليومية. كما ستشكل لجانان توجيهيتان إقليميتان، واحدة في كل إقليم، من أجل تنسيق الأنشطة والإشراف عليها ورصدها على مستوى كل منهما. وسيقوم المشروع - أثناء تنفيذه - بإجراء استعراضين متعمقين، وتقييم في منتصف المدة لتقدير أداء المشروع ومعرفة العقبات الرئيسية وتقديم المشورة بشأن الإجراءات التصحيحية اللازمة.

زاي - المبررات الاقتصادية

28 - سيستفيد نحو 200 000 شخص من فقراء الريف (40 000 أسرة) بصورة مباشرة من أنشطة المشروع التي تهدف إلى: (i) إدخال تحسينات دائمة على تأمين حيازة الأراضي؛ (ii) التوسع في التنمية الزراعية في الوديان الداخلية وتجمعات المياه الصغيرة، بطريقة تتسق وأساليب الإدارة البيئية السليمة؛ (iii) زيادة الإنتاجية وتنويع الأنشطة المدرة للدخل. فمع نهاية المشروع، سيكون قد حدث تحسن في تأمين حيازة الأراضي لنصف المجموعة المستهدفة. ومن المنتظر أن يزيد إنتاج المحاصيل الغذائية من 68 000 طن إلى 165 000 طن نتيجة التوسع في الإنتاج وتكثيفه. ويقدر معدل العائد الاقتصادي للمشروع بنحو 26.6 في المائة.

حاء - المخاطر

29 - من بين المخاطر التي تواجه المشروع: (i) الصعوبات التي يواجهها الفنيون العاملون في مديرية الأراضي وحقوق الملكية في تقبل نهج البرنامج الوطني لسياسات الأراضي؛ (ii) عدم كفاية التزامات الجهات المانحة التي تضمن التدخلات التكميلية؛ (iii) فشل منظمات المنتجين والمزارعين في امتلاك أنشطة تنمية تجمعات المياه؛ (iv) عدم كفاية قدرة الشركاء في المشروع على الوفاء بالمسؤوليات الموكلة إليهم.

30 - وإذا كانت الاحتياطات اللازمة قد اتخذت بالفعل لتقليل المخاطر السابق ذكرها، فإن استدامة المشروع وسلامته يتوقفان على الإرادة السياسية بعيدة المدى وعلى التزام الحكومة والجهات المانحة بدعم إصلاح الأراضي وتأمين حقوق ملكيتها، وبالأخص في المناطق الريفية الفقيرة والمهمشة. ولا بد من مراعاة المشكلات الخاصة بإقليم ميلاكي (العزلة، وانتشار الأمية، وعدم كفاية الأمن العام) ضماناً لنجاح المشروع، كما ينبغي معالجتها - كما قلنا - عن طريق إجراء إنمائي جاد من جانب السلطات القطرية والإقليمية، وبالأخص أثناء المرحلة الأولى من المشروع قبل استعراض منتصف المدة.

طاء - الأثر البيئي

31 - سيكون لإجراءات حماية الموارد الطبيعية، بما تشمله من معالجة خاصة لمنحدرات التلال، تأثير إيجابي. أما الآثار المعاكسة لتكثيف الزراعة، والتي يمكن أن تنشأ عن استخدام بعض المدخلات مثل الأسمدة والمبيدات، فسوف تكون محدودة جداً، إذ أن المشروع سوف يشجع استخدام الأسمدة العضوية والمبيدات الطبيعية القائمة على خلاصات نباتية محلية لها تأثيرها الإيجابي على البيئة.

ياء - السمات الابتكارية

32 - إضافة إلى الدعم المبدئي لحوار السياسات حول الأراضي والدعم الذي حظي به البرنامج الوطني لسياسات الأراضي من أنشطة المنحة الصغيرة في عام 2004، فإن الصندوق يتمتع بمركز متميز في مدغشقر يسمح له بالابتكار في مجال إصلاح الأراضي، والحق في تملكها، وتأمين حيازتها، ليساهم بذلك في فهم متعمق لنظم حيازة الأراضي، وهو الفهم الذي يحتاجه صغار المنتجين في المناطق الريفية، وفي تصميم نظام مناسب لإدارة استخدام الأرض المشاع، ووضع آليات مستدامة لحل النزاع حول الأراضي.

الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني

33 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية مدغشقر والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم المساعدة المالية المقترحة إلى الجهة المتلقية ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

34 - وجمهورية مدغشقر مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

35 - وإني مقتنع بأن المساعدة المالية المقترحة تتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع - التوصية

36 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المساعدة المالية المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مدغشقر قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها تسعة ملايين ومائة ألف (9 100 000) وحدة حقوق سحب خاصة، (ما يعادل 13.12 مليون دولار أمريكي تقريباً) على أن يستحق في موعد غايته 15 فبراير/شباط 2046 أو ما قبل، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

قرر أيضاً: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مدغشقر منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتها مائتين وخمسة وخمسين ألف (255 000) وحدة حقوق سحب خاصة، (ما يعادل 365 000 دولار أمريكي تقريباً)، وأن تخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لبنارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

**موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض
المتفاوض بشأنها**

(اكتملت مفاوضات القرض في 2 مارس/آذار 2006)

1 - ستوفر حكومة جمهورية مدغشقر (الحكومة) لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك (الوكالة الرئيسية للمشروع) حصة القرض والمنحة بغية تنفيذ المشروع طبقاً لأحكام برامج العمل والميزانيات السنوية والإجراءات الوطنية المعتادة الخاصة بمساعدات التنمية.

2- بالإضافة إلى حصة القرض، ستوفر الحكومة، عند الاقتضاء، للوكالة الرئيسية للمشروع ولكل من الأطراف فيه أموالاً وتسهيلات وخدمات وموارد أخرى لتنفيذ المشروع. كما ستوفر الحكومة للوكالة الرئيسية للمشروع خلال فترة تنفيذه أموالاً نظيرة مستمدة من مواردها الخاصة تعادل ما مجموعه 2.6 مليون دولار أمريكي، وذلك طبقاً للإجراءات الوطنية المعتادة في مجال مساعدات التنمية. وسيستخدم هذا المبلغ لتغطية تحمل الحكومة لرسم وضرائب الاستيراد وضريبة القيمة المضافة وفقاً للإجراءات السارية في مدغشقر. ولهذا الغرض، ستودع الحكومة في حساب المشروع مبلغاً أولياً من الأموال النظيرة قيمته 25 000 دولار أمريكي لتغطية السنة الأولى من تنفيذ المشروع. وستجدد الحكومة حساب المشروع كل سنة مقدماً بأن تودع فيه أموالاً نظيرة طبقاً لبرنامج العمل والميزانية السنوية المعنية. وسيدرج المشروع في برنامج الاستثمارات الحكومية.

3- بغية الحفاظ على الممارسات البيئية السليمة، ستكفل الحكومة مراعاة الممارسات المناسبة في مكافحة الآفات في إطار المشروع؛ وستعمل لهذا الغرض على ألا تتضمن مبيدات الآفات التي توفر في إطار المشروع أي مبيد محظور في مدونة السلوك الدولية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتوزيع مبيدات الآفات واستخدامها كما تعدل بين حين وآخر، أو أي مبيدات مدرجة في الجدولين 1 (شديد الخطورة) و 2 (خطرة) من "التصنيف الموصى به لمبيدات الآفات بحسب المخاطر والمبادئ التوجيهية للتصنيف 1996-1997" الصادر عن منظمة الصحة العالمية، وكما يعدل من حين إلى آخر.

4- وسيقام نظام للرصد والتقييم وفقاً للنهج التشاركي الموصى به وتنفيذ الأنشطة بموجب اتفاقات تقديم الخدمات. وينبغي لهذا النظام أن يفي بمعايير "الدليل العملي لرصد وتقييم مشاريع التنمية الريفية" الصادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ونظام إدارة النتائج والأثر للصندوق. وفي هذا الإطار ستوضع وترصد عدة أدوات ومؤشرات طويلة مدة المشروع، وذلك مثل:

(أ) ستقام قاعدة بيانات محسوبة على مستوى المنظمة غير الحكومية المضطلة بالدعم/المتابعة ووحدة إدارة المشروع. وسيتولى إدارة القاعدة الموظف المسؤول عن المتابعة والتقييم في المنظمة المذكورة والشركة المسؤولة عن الرصد والتقييم الخارجيين. وستستغل هذه القاعدة جميع المعلومات الإحصائية المتوافرة، ولكنها ستكون بالتدرج لمواكبة توسع المشروع وانضمام المجتمعات المحلية القروية الصغيرة. وسيحدد

الملحق

- خط الأساس الذي ستقاس به النتائج والآثار بناء على المعلومات التي تجمع أثناء أعمال التشخيص والتخطيط التشاركية في غضون الشهور الستة التالية على دخول حيز النفاذ.
- (ب) وضع برنامج العمل والميزانية السنوية مصحوبا بإطار منطقي مبسط (يتضمن من بين ما يتضمن مؤشرات أخرى لنظام إدارة النتائج والأثر) لكل من المكونات بناء على الأهداف التي ينبغي بلوغها خلال السنة المعنية.
- (ج) إجراء الرصد الداخلي للأنشطة بالاستناد إلى جداول إدارية لسير العمل يعدها بصفة شهرية/فصلية الموظفون المعينون في وحدة إدارة المشروع والمنظمة غير الحكومية.
- (د) تنظيم حلقات عمل لتقييم المشروع ذاتيا وحلقات عمل تشاركية للرصد والتقييم.
- (هـ) تنظم سنويا دراسات عن الآثار، وحلقات عمل لبناء التوافق في الآراء، وجمع البيانات المفيدة اللازمة لرصد وتقييم أنشطة المشروع.
- (و) إقامة نظام للتقييم الخارجي لأداء مقدمي الخدمات.
- (ز) إنشاء نظام لرفع التقارير إلى المستوى الأعلى التالي بصفة شهرية بالنسبة للموظفين الميدانيين التابعين للمنظمة غير الحكومية، وبصفة فصلية بالنسبة لموظفي الإرشاد التابعين للمنظمة غير الحكومية، وبصفة نصف سنوية للمدراء في المنظمة غير الحكومية المسؤولة عن الدعم/الرصد ووحدة إدارة المشروع.
- 5- ستقدم وحدة إدارة المشروع مشروعاً للأدلة إلى الوكالة الرئيسية للمشروع والصندوق الدولي للتنمية الزراعية للتعليق والموافقة. وستدرج الوكالة الرئيسية للمشروع تعليقات الصندوق في النص النهائي للأدلة. وتعد الأدلة في حكم الموافق عليها إذا لم تصدر عن الصندوق أي تعليقات خلال السنتين يوماً التالية لاستلامها.
- 6 - سيؤمن موظفو المشروع من المخاطر الصحية والحوادث طبقاً للممارسات المعتادة في البلد.
- 7- سيعين موظفو المشروع عن طريق دعوات تنشر في الصحافة الوطنية لتقديم الترشيحات من خلال شركة متخصصة وعلى أساس عقود محددة المدة قابلة للتجديد. وستتخذ القرارات بشأن تعيين موظفي المشروع الرئيسيين - أي المنسق في وحدة إدارة المشروع، والمسؤول المالي والإداري، ومسؤول الرصد والتقييم، ومسؤول الاتصالات، ومساعد مسؤول البنى التحتية الريفية، ومسؤول التوريد والنقل والإمدادات، والمحاسب، والموظف المسؤول عن الاتصال مع مكتب دعم مشاريع الصندوق - وبشأن فسخ عقودهم بموافقة الصندوق. وسيعين مساعد مسؤول الرصد والتقييم ومسؤول البنى التحتية الريفية من بين موظفي الخدمة المدنية الوطنية. وسيخضع موظفو المشروع لعمليات تقييم سنوية للأداء؛ وقد تفسخ عقودهم بناء على نتائج هذا التقييم. وستراعى في تعيين وإدارة موظفي الدعم الإجراءات المطبقة في مدغشقر.

الملحق

8- لا يسمح بأي تمييز على أساس نوع الجنس أو السن أو الانتماء العرقي أو الديني عند تعيين موظفي المشروع، وذلك طبقاً للقوانين المطبقة في جمهورية مدغشقر. غير أن الحكومة تلتزم عند تساوي الكفاءات بإعطاء الأفضلية لترشيحات النساء، وخاصة في حالة الوظائف التقنية التي ستشغل في إطار المشروع.

9- تعد الشروط التالية شروطاً للصرف:

(أ) لا يجوز سحب أي مبالغ قبل:

- (i) موافقة الوكالة الرئيسية للمشروع والصندوق الدولي للتنمية الزراعية كما ينبغي على برنامج العمل والميزانية السنوية للسنة الأولى؛
- (ii) إعداد مشروع دليل الإجراءات الإدارية والمالية وتقديمه للصندوق؛
- (iii) إعداد مشروع دليل الرصد والتقييم وتقديمه للصندوق.

(ب) لا يجوز سحب أي مبالغ في إطار فئة "الاستثمارات الخاصة بأمن حيازة الأراضي" من أجل الأنشطة المنفذة على المستوى الوطني قبل تزويد البرنامج الوطني لحيازة الأراضي بلجنة للتوجيه والرصد الوظيفي وثبوت تشغيله كبرنامج لدى مختلف الشركاء (خطة عمل وتقرير سنوي واحد لجميع جهات الإقراض).

(ج) لا يجوز سحب أي مبالغ في إطار فئات "البنية التحتية الريفية" و "الاستثمارات الزراعية الإنتاجية" و "التدريب" و "تقديم الخدمات والمساعدة التقنية" من أجل الأنشطة المنفذة على المستوى الإقليمي قبل إبرام الحكومة لاتفاق مع المنظمة غير الحكومية المسؤولة عن الدعم /الرصد.

10 - تعد الشروط التالية شروطاً لازمة قبل دخول حيز النفاذ:

(أ) تعيين منسق وحدة إدارة المشروع، والمسؤول الإداري والمالي، ومسؤول الرصد والتقييم، ومسؤول التوريد.

(ب) إنشاء اللجنة التوجيهية الوطنية واللجنة الإقليمية للتوجيه والرصد بموجب قرار وزاري للوكالة الرئيسية للمشروع.

(ج) فتح حساب المشروع وإيداع المبالغ النظيرة فيه.

(د) تقديم الحكومة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لرأي قانوني مؤيد صادر عن السلطة المختصة في مدغشقر وأن يكون هذا الرأي مقبولاً للصندوق شكلاً ومضموناً.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

MADAGASCAR

Land area (km² thousand) 2003 1/	581	GNI per capita (USD) 2003 1/	290
Total population (million) 2003 1/	16.9	GDP per capita growth (annual %) 2000 1/	7
Population density (people per km²) 2003 1/	29	Inflation, consumer prices (annual %) 2003 1/	-1
Local currency	Ariary (MGA)	Exchange rate: USD 1.00 =	MGA 2 100
Social Indicators		Economic Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1997-2003 1/	3.0	GDP (USD million) 2003 1/	5 474
Crude birth rate (per thousand people) 2003 1/	38	Average annual rate of growth of GDP 1/ 1983-1993	1.4
Crude death rate (per thousand people) 2000 1/	12	1993-2003	2.5
Infant mortality rate (per thousand live births) 2003 1/	78	Sectoral distribution of GDP 2003 1/	
Life expectancy at birth (years) 2003 1/1	56	% agriculture	29
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a	% industry	16
Poor as % of total rural population 1/	n/a	% manufacturing	14
Total labour force (million) 2003 1/	8.1	% services	55
Female labour force as % of total 2003 1/	45	Consumption 2003 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	9
School enrolment, primary (% gross) 2003 1/	120 a/	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	83
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 2/	n/a	Gross domestic savings (as % of GDP)	8
Nutrition		Balance of Payments (USD million)	
Daily calorie supply per capita	n/a	Merchandise exports 2003 1/	655
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2003 2/	49 a/	Merchandise imports 2003 1/	1 190
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2003 2/	33 a/	Balance of merchandise trade	-535
Health		Current account balances (USD million)	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2003 1/	2 a/	before official transfers 2003 1/	-788
Physicians (per thousand people) 2003 2/	0 a/	after official transfers 2003 1/	-309
Population using improved water sources (%) 2002 2/	45	Foreign direct investment, net 2003 1/	13
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a	Government Finance	
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	33	Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2003 1/	-4.4 a/
Agriculture and Food		Total expenditure (% of GDP) 2003 1/	n/a
Food imports (% of merchandise imports) 2003 1/	16	Total external debt (USD million) 2003 1/	4 958
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	31 a/	Present value of debt (as % of GNI) 2000 1/	31
Food production index (1999-01=100) 2003 1/	103	Total debt service (% of exports of goods and services) 2000 1/	6
Cereal yield (kg per ha) 2003 1/	2 106	Lending interest rate (%) 2003 1/	24
Land Use		Deposit interest rate (%) 2003 1/	12
Arable land as % of land area 2003 1/	5 a/		
Forest area as % of total land area 2003 1/	20 a/		
Irrigated land as % of cropland 2003 1/	31 a/		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2005

2/ UNDP, *Human Development Report*, 2005

PREVIOUS IFAD FINANCING IN MADAGASCAR

Loan/Grant Number	Project/Programme Name	Approved Amount (USD)	Board Approval	Loan/Grant Effectiveness	Current Closing Date	Cooperating Institution	Project Status	Disbursed of Approved
11	Mangoky Agricultural Development Project	5 000 000	26-Mar-79	06-Mar-80	31-Aug-86	WB-IDA	Closed	100%
91	Second Village Livestock and Rural Development Project	7 000 000	30-Mar-82	08-Mar-83	31-Dec-88	WB-IDA	Closed	49%
119	Highlands Rice Project	12 850 000	21-Apr-83	21-Oct-83	31-Dec-89	WB-IDA	Closed	54%
231	Agricultural Development Programme in the Highlands	9 900 000	29-Nov-83	08-Dec-89	31-Dec-96	UNOPS	Closed	72%
286	Midwest Development Support Project	8 250 000	04-Sep-91	02-Dec-92	31-Dec-99	UNOPS	Closed	98%
376	Upper Mandrare Basin Development Project	3 550 000	12-Apr-95	29-Dec-95	31-Dec-01	UNOPS	Closed	100%
410	North-East Agricultural Improvement and Development Project	8 050 000	17- Apr-96	25-Nov-97	30-Jun-03	UNOPS	Ongoing	89%
441	Second Environment Programme Support Project	5 650 000	29-Apr-97	20-mar-98	30-Jun-06	WB-IDA	Closed	100%
548	Upper Mandrare Basin Development Project Phase II	9 850 000	07-Dec-00	07-Aug-01	31-Mar-09	UNOPS	Ongoing	64%
621	Rural Income Promotion Programme	10 150 000	18-Dec-03	07-Dec-04	30-Jun-13	UNOPS	Ongoing	6%

UNOPS = United Nations Office for Project Services

WB-IDA = International Development Association (World Bank Group)

LOGICAL FRAMEWORK

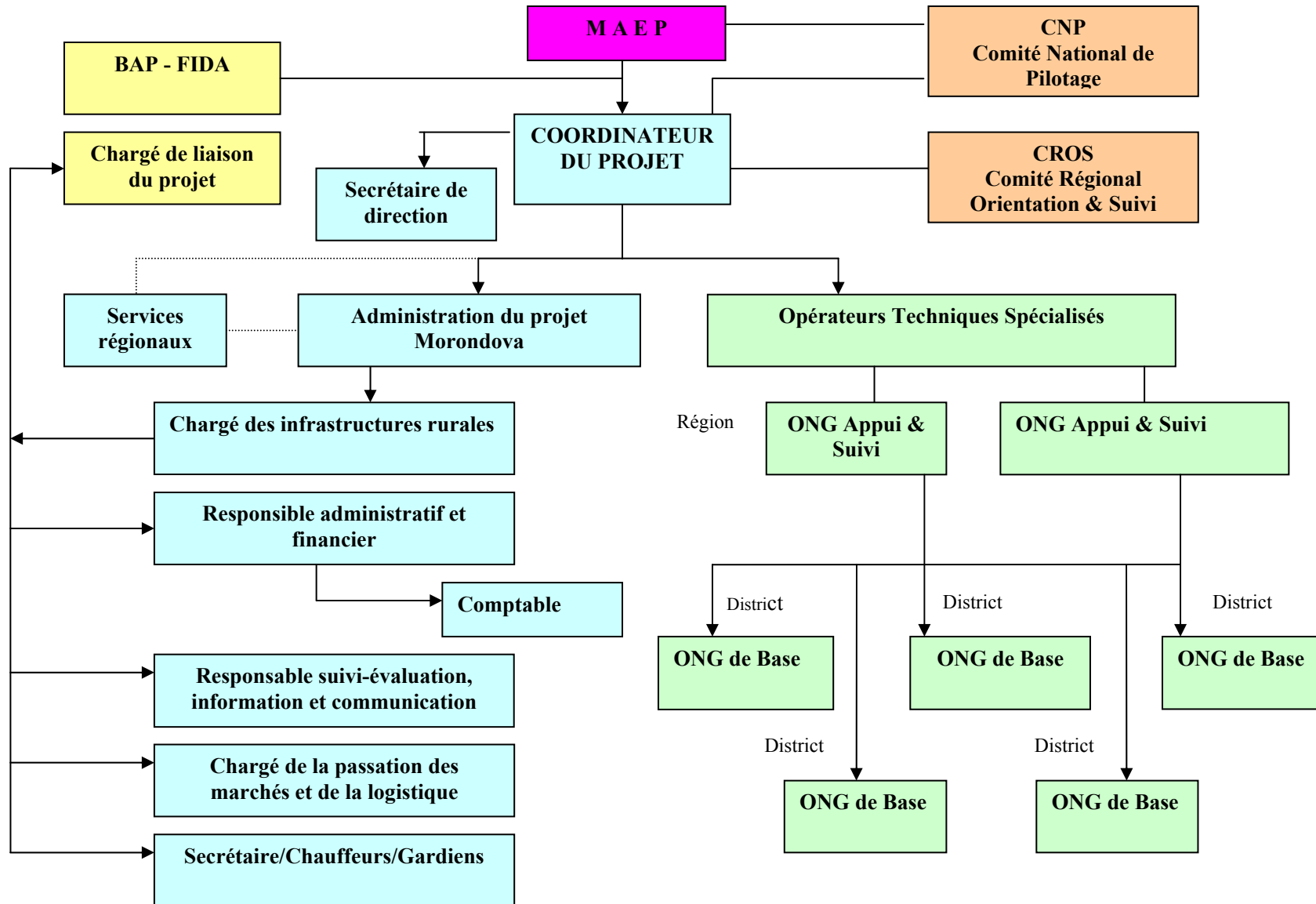
Ranking of Objectives	Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions and Risks
<p>Overall project objective: Improve good governance and land security for the rural poor living in the western part of the country, to promote the sustainable development of their agricultural productive base</p> <p>Specific objectives: 1- Support implementation of the decentralized land use management policy (under the framework of National Land Use Management Plan (PNF) and the Land and Property Rights Directorate (DDSF) nationally, and carry out community land use planning actions regionally (Menabe and Melaky) to ensure sustainable land tenure security and rights to the rural poor</p> <p>2- Improve the productive base of the target sustainably, through: - support for optimization of production and improved management of inland valleys, small watersheds and hillside slopes; - application of erosion control and agroecological techniques for environmental conservation; - intensification of farming operations and diversification of income earning opportunities through financing micro-projects - capacity-building for farmers' organizations, users and beneficiaries</p>	<ul style="list-style-type: none"> - Rate of reduction in prevalence of extreme poverty - Rate of reduction in malnutrition (among children under five) - Progress achieved on various policies and regulations relating to land tenure and agricultural development. <p>National level</p> <ul style="list-style-type: none"> - Annual budgetary commitments made and actual use of public expenditure incurred for implementation of this project; - Changes in socio-economic impact indicators (Results and Impact Management System [RIMS]) <p>National level</p> <ul style="list-style-type: none"> - Funds mobilized to support the National Land Use Plan (PNF) and Land and Property Rights Directorate (DDSF) approach <p>Project areas</p> <ul style="list-style-type: none"> - Number of households benefiting from project activities (target 40,000 households) - Literacy rate among women and men - Number of training sessions in PNF and DDSF services - Number of diagnostic studies of communal land use conducted - Number of communal land kiosks set up and operational - Number of households and women having gained access to land titles (RIMS) - Number of awareness-raising meetings held at the <i>fokontany</i> (FKT) and commune level 	<ul style="list-style-type: none"> - Poverty surveys and reports; - RIMS data collected by the project - Govt. statistical reports. <p>- Project Regional poverty surveys</p> <ul style="list-style-type: none"> - Project impact surveys (start-up, midterm, completion) <p>- Monitoring and evaluation surveys</p> <ul style="list-style-type: none"> - Food Security and Nutrition Programme (SEECALINE) statistics <p>- Annual impact assessment reports</p> <ul style="list-style-type: none"> - DDSF studies and consultations - Land inventory records - Monitoring and evaluation reports of land services 	<ul style="list-style-type: none"> - Govt's and donor commitments; - Rapid approval, legislation and enactment of proposed policies and regulations -- Political stability - Debt management and donor support - National policy favouring agricultural development - Absence of natural catastrophes or exceptional climatic events - Producers' capacity to adopt a medium-term strategy - Government support for operational implementation of the PNF - Capacity of national and regional land offices to evolve - Effectiveness of decentralization and coordination among donors (Millennium Challenge Account [MCA], European Union [EU]) - Motivation of populations to develop - Mobilization of populations to organize themselves - Degree of acceptance of new techniques - Availability of quality service providers

Ranking of Objectives	Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions and Risks
<p>Targets:</p> <ul style="list-style-type: none"> - 5 600 new producers with access to irrigated plots - 10 000 hectares of additional cultivated area - 90 000 tonnes of additional produce - 580 diversification microprojects carried out (2 000 beneficiaries) 	<p>Targets: 21 communes titled; 10 communal offices set up; and 2 100 more families with access to land.</p> <ul style="list-style-type: none"> - Number of households benefiting from project activities (RIMS) - Number of households having improved their food security (RIMS) - Number of operators reporting increased yields and production (RIMS) - Number of farmers by gender having adopted the technologies recommended (RIMS) - Increase in the number of hectares under rice, soybeans, maize, grain legumes, cassava and vegetables (RIMS) - Number of households having increased their holdings of zebu cattle - Number of cases and areas where erosion control and agroecological techniques have been adopted (small watersheds and hillside slopes) - Rate of improvement in soil upgrading and protection - Number of farmers' organizations and unions operational, and number of members who are producers - Number of farmers' organizations chaired by women 	<ul style="list-style-type: none"> - Regional and/or local surveys and studies - Agricultural surveys - Nutritional surveys - Commercial statistics - Technical activity reports - Monitoring and evaluation reports 	
<p><u>Outputs/Components</u></p> <p><u>Component 1 – Support to local governance and land tenure security</u></p> <p><u>-Subcomponent 1.1:</u> Local governance, capacity building and empowerment of farmers organisations.</p> <p><u>- Subcomponent 1.2:</u> Regional and local support (for land titling in</p>	<ul style="list-style-type: none"> -Capacity building of 40,000 poor farm households, -Empowerment of Farmer Associations (FAs), Local organisations (Los) and Commune and Regional Committees (CCs and RCs); - Functional literacy for beneficiaries - Effective implementation of the PNF 	<ul style="list-style-type: none"> - Technical activity reports - Monitoring and evaluation reports - Land security status report prepared by 	<ul style="list-style-type: none"> - Consideration of specific needs of rural poor populations - Cohesion of farmers' organizations and unions and desire to organize on the part of producers - Consultation and coordination between the Government and the donor community - Complementarity among donor projects

Ranking of Objectives	Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions and Risks
<p>the project areas - 21 rural communes in the regions of Menabe and Melaky)</p> <p>Sub-component 1.3: Strengthening of national plan, institutions and services (PNF, DDSF and NGO's)</p> <p>Result 1: Establishment of farmers' organizations and capacity-building within the project areas</p> <p>Result 2: PNF is prepared at the national level and implemented in the rural communes within the project intervention area</p> <p>Result 3: Access to land and titling of property rights are assured for poor populations in small watersheds and on hillside slopes in the communes within the project area</p> <p>Result 4: The policy and regulatory framework for watershed management is defined nationally and implemented for poor populations inhabiting small watersheds and hillside slopes in the project area</p>	<ul style="list-style-type: none"> - Establishment of the Steering Committee - National land tenure workshops and regional land forums - Decentralized land titling measures and mechanisms in place - Number of communal land offices set up - Number of communal development plans and local land use management plans prepared, and the areas involved - Number of farm households having sustainable access to land - Updating of management procedures for watersheds and irrigated perimeters 	<p>DDSF</p> <ul style="list-style-type: none"> -Reports by regional land offices - Reports on meetings and participatory diagnostic studies - Preparatory studies and reports for programmes for watersheds and irrigated perimeters <ul style="list-style-type: none"> - National and local surveys - Donor studies - Activity reports and monitoring and evaluation reports for projects under way 	<ul style="list-style-type: none"> -Efficiency of DDSF and regional land offices
<p>Component 2 – Sustainable development of the productive base</p> <ul style="list-style-type: none"> - Subcomponent 2.1: Strengthening farming systems of agricultural production (diversification, intensification and research and development); - Subcomponent 2.2: Development of productive infrastructures (development and protection of natural resources) -Subcomponent 2.3: Development of physical infrastructures (rural roads and communication) <p>Result 1: Inland valleys, small watersheds and hillside slopes in the project areas are optimized, taking into account environmental protection issues</p> <p>Result 2: Intensification of farming operations and diversification (microprojects) in the project areas</p> <p>Result 3: Construction of 650 km of rural access and feeder roads</p>	<ul style="list-style-type: none"> -Changes in production, yields and diversity of ventures in watersheds and on hillside slopes - Number of hectares of watersheds optimized and production levels achieved - Number of watersheds and farmers involved - Number of hectares covered - Number of farmers implementing erosion control and agroecological techniques and area covered - Number of farmers' organizations set up and trained and number of women involved - Number of training sessions and number of beneficiaries involved - Number of microcredit unions supported through start-up 	<ul style="list-style-type: none"> - Activity reports - Monitoring and evaluation reports - Monitoring and evaluation surveys and environmental impact assessments - Participatory diagnostic reports 	<ul style="list-style-type: none"> - Organization and motivation of beneficiaries/users - Control and reduction of land insecurity - Capacity for dissemination of techniques - Level of participation by farmers' organizations and beneficiary populations

Ranking of Objectives	Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions and Risks
<p>Component 3- Project management (PMU) and monitoring and evaluation</p> <p><i>Result 1:</i> The project is implemented using a participatory, decentralized approach in 21 rural communes in the regions of Menabe and Melaky</p>	<ul style="list-style-type: none"> - Establishment of the project management unit (PMU) - Establishment of district technical units (ATDs) - % of IFAD loan disbursed - Regular monitoring of project activities - Staff recruited and operational -Service providers selected and participatory monitoring - Monitoring and evaluation system in place, providing information to knowledge management system 	<ul style="list-style-type: none"> - Activity reports and monitoring and evaluation reports - Preparation of annual work programmes and budgets (by PMU and ATDs) 	<ul style="list-style-type: none"> - Competence of staff of PMU and ATDs - Liaison with the IFAD Project Support Office of the Ministry of Agriculture, Livestock and Fisheries (MAEP) in Antananarivo

ORGANIGRAMME



7

APPENDIX V

DISBURSEMENT ACCOUNTS BY IFAD
(USD '000)

	IFAD		IFAD (Grant)	
	Amount	%	Amount	%
1. Rural infrastructure	1 891.4	29.7	-	-
2. Agricultural production investments	2 206.6	47.3	-	-
3. Land security investments	1 838.2	83.0	86.5	3.9
4. Training	3 829.6	85.9	-	-
5. Service providers and technical assistance	1 504.6	64.4	278.4	11.9
6. Vehicles and equipment	589.8	38.5	-	-
7. Salaries and incentives	942.3	100.0	-	-
8. Operating costs	317.5	80.0	-	-
Total Project Costs	13 120.0	52.0	364.9	1.6

